أعلن عن خطة عمل وطنية لادارة المراعي بشكل علمي مستدام

وزير الزراعة السعودي لـ «الراي»: مستمرون بالسماح للرعاة في الكويت بدخول أراضي المملكة

| حاوره فهد المياح |

فتح وزير الزراعة السعودي الدكتور فهد بن عبدالرحمن بالغنيم قلبه لـ «الراي» في حديث طال العديد من القضايا الزراعية والحيوانية في المنطقة، وبينما أكد استمرار السماح بدخول الرعاة والمواشي من الكويت ودول المجلس إلى المملكة لغرض الرعي، أشار الى أن وزارة الزراعة في المملكة بصدد إعداد استراتيجية وخطة عمل وطنية للمراعي يتم بموجبها تنظيم الرعي، وتحسين المواقع المتدهورة بسبب الرعي الجائر، وغيره من النشاطات البشرية الأخرى.

وقال الوزير بالغنيم في حوار مع «الراي» انه «سوف توضع قواعد علمية للرعي في المملكة، ويطبق نظام المراعي والغابات ولائحته التنفيذية وإجراءات ضبط المخالفات بشكل جيد، حتى تتم إدارة المراعي بشكل علمي مستدام، وسيتم في نفس الإطار دراسة استفادة أصحاب المواشي من الكويت ومن الدول الأخرى المجاورة بما يعود بالنفع على كل الأطراف».

وفي شأن تغير الطلب على الأغنام وتذبذب أسعارها المرتبط بمواسم الحج والأعياد، أشار إلى أن «الوزارة تعمل جاهدة في إيجاد السبل التي تسهم في زيادة المعروض من الأغنام لكبح جماح ارتفاع الأسعار»، وذلك من خلال الاستيراد من الأسواق العالمية.

وأوضح أن القطاع الزراعي أخذ مكانة مهمة في السياسة الإنمائية للمملكة، وشهد نهضة شاملة وتطوراً سريعاً بالرغم من محدودية الموارد الطبيعية، وساهم في البناء العام للاقتصاد الوطني وفي تحقيق التوازن الاجتماعي ورفع مستوى معيشة المواطنين والوصول إلى الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية الرئيسة المهمة، وتجاوزت قيمة الناتج المحلي الزراعي (41) مليار ريال.

وأشارالى أن قيمة الصادرات الزراعية تقدر بحوالي (9) مليارات ريال، وتشكل حوالي 20 في المئة من قيمة الناتج المحلي الزراعي في المملكة، وحوالي 7.5 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية، لافتا الى أن السياسة الزراعية في المملكة لا تستهدف تشجيع وزيادة الصادرات الزراعية إلى الخارج، وإنما تطوير هذا القطاع للقيام بدوره الاقتصادي والاجتماعي في إطار التنمية الشاملة، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

وعن الدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين تشجيعا لهم، أوضح بالغنيم إن لدى المملكة العديد من سياسات الدعم المباشر أو غير المباشر، ومن أبرزها تقديم القروض والإعانات الزراعية، حيث بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة بدون فوائد حوالي (41) مليار ريال، فضلا عن الاعانات المباشرة على مدخلات الإنتاج والتي بلغت حوالي17 مليار ريال، بالإضافة إلى شراء بعض المحاصيل المهمة بأسعار تشجيعية، وكذلك الدعم غير المباشر الذي يتمثل في تقديم الدولة بقطاعاتها المختلفة بعض الخدمات المساندة.

ولفت الى اتخاذ الوزارة في المملكة العديد من الإجراءات والقرارات التي تهدف إلى تخفيض استهلاك المياه في القطاع الزراعي، ومنها تخفيض مساحات المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك المائي العالي كالقمح والأعلاف لصالح المحاصيل الأخرى كالخضراوات والفواكه، والتوسع في استخدام تقنيات الري الحديثة من أجل ترشيد الاستهلاك وتشجيع المزارعين على تطبيق طرق الري الحديثة كالري بالتنقيط، وتشجيع الزراعة في البيوت المحمية وحض المستثمرين على التوجه إلى هذا النوع من الاستثمار.

وحول إنشاء الجمعية السعودية للزراعة العضوية قال بالغنيم إن «الجمعية تستهدف إيجاد بدائل عديدة للمنتجات الزراعية ووضعها كخيار أمام المستهلك، وكذلك النهوض بمهنة الزراعة العضوية ومنتجاتها وكل ما من شأنه تطوير هذا النشاط».

وبين أن الحكومة السعودية اتخذت عدداً من القرارات والإجراءات بهدف تنفيذ مبادرة خادم الحرمين الشريفين للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، وتمثلت في تشكيل فرق عمل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتفعيل هذه المبادرة وتحقيقها على أرض الواقع، وتبني اتفاقية إطارية توقع مع الدول المضيفة لتشجيع الاستثمارات السعودية الزراعية وتحديد الدول المستهدفة بالاستثمار الزراعي السعودي الخارجي، والتعرف على المزايا والضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر الزراعي السعودي في الدول المضيفة وحمايتها.

وشدد على ضرورة إتاحة المجال للاستثمار الزراعي الخليجي في الخارج (من قبل القطاع الخاص) للعب دور فعّال في تعزيز الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، وتنسيق الجهود في هذا المجال لتجنب وجود علاقة تنافسية وتضارب في المصالح، وإيجاد مخزون استراتيجي آمن من السلع الغذائية الأساسية لتلبية احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي من تلك السلع وبما يحقق الأمن الغذائي لها.

وحول الشراء الجماعي للأدوية والمبيدات لدول مجلس التعاون، افاد بالغنيم بان هذا الموضوع مازال تحت الدراسة والتقييم من قبل اللجنة الدائمة للثروة الحيوانية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي ما يلي نص الحوار.

فهد بن عبدالرحمن بالغنيم

● في البداية نود إلقاء الضوء على زيارتكم الى الكويت وأبرز مجالات التعاون بين المملكة العربية السعودية والكويت في مجالات الزراعة والصيد والرعي؟

- زيارتي الى الكويت كانت مخصصة لحضور الاجتماع الحادي والعشرين للجنة التعاون الزراعي لوزراء الزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي عقد في 23 يونيو الفائت، ولاشك أن التعاون بين المملكة والكويت قائم في جميع المجالات ومنها المجال الزراعي، وذلك تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال اللجان المشتركة التي تعمل على التنسيق ودعم التعاون في جميع المجالات بين دول المجلس.

● وماذا أسفر عنه هذا الاجتماع، هل تم الاتفاق على بنود سوف تطبق في القريب العاجل؟

- تم خلال الاجتماع الأخير للجنة التعاون الزراعي في دول مجلس التعاون مناقشة العديد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين دول المجلس في المجال الزراعي والثروة الحيوانية والأسماك واتخذ بشأنها التوصيات والقرارات التي جاءت منسجمة مع التوجهات العامة في إطار العمل الخليجي المشترك، وبما يخدم الأهداف المشتركة للنهوض بالتنمية الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

● تشهد المملكة العربية السعودية نهضة زراعية كبيرة. فما أبرز الإضافات الى هذا القطاع في الوقت الحاضر؟

- لقد حظي القطاع الزراعي في المملكة باهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين، والدعم والرعاية الوافرة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي الوطني.

وأخذ هذا القطاع مكانة مهمة في السياسة الإنمائية للمملكة، وشهد نهضة شاملة وتطوراً سريعاً بالرغم من محدودية الموارد الطبيعية، كما ساهم قطاع الزراعة في البناء العام للاقتصاد الوطني وفي تحقيق التوازن الاجتماعي ورفع مستوى معيشة المواطنين والوصول إلى الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية الرئيسة المهمة.

وتجاوزت قيمة الناتج المحلي الزراعي (41) مليار ريال.

أما أبرز الإضافات لهذا القطاع في الوقت الحاضر فهي التوسع في استخدام التقنيات والأنظمة الزراعية الحديثة، والتي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي وترشيد استهلاك المياه وخاصة في ظل محدودية الموارد المائية المتاحة في المملكة، والتي تشكل تحديا حقيقيا في الحاضر والمستقبل، لذلك أولت المملكة اهتماما كبيرا بتشجيع الزراعة في البيوت المحمية واستخدام أنظمة الري الحديثة المرشدة لاستهلاك المياه، ووضعت الحوافز التي من شأنها تحقيق ذلك.

كما يتم التركيز على المحاصيل ذات الاستهلاك المنخفض من المياه والتي تحظى المملكة بميزة نسبية في إنتاجها، إلى جانب الاتجاه نحو الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج والاستيراد للمساهمة في تغطية احتياجات المملكة من السلع التي لا يمكن إنتاجها محلياً، وكذلك المحاصيل ذات الاستهلاك العالي من المياه مثل الحبوب والأعلاف.

● ينمو القطاع الزراعي في المملكة وفق رؤية استراتيجية، ولكن هناك مشكلة نقص المياه..كيف تتعاملون مع هذه المشكلة؟

- يتصف القطاع الزراعي بأنه القطاع الأكثر استهلاكاً للمياه وذلك في كافة دول العالم، والمملكة من الدول التي تعاني من محدودية مصادرها المائية، ولاشك أن معالجة نقص المياه يتطلب تبني سياسات وخططا تنموية تؤدي إلى ترشيد استهلاك المياه في القطاع الزراعي.

ولقد اتخذت وزارة الزراعة في المملكة العديد من الإجراءات والقرارات التي تهدف إلى تخفيض استهلاك المياه في القطاع الزراعي، وبالتالي أدى ذلك إلى تخفيض مساحات المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك المائي العالي كالقمح والأعلاف لصالح المحاصيل الأخرى كالخضراوات والفواكه، كما استحدثت البرامج والمشاريع التي تهدف إلى بناء القدرات الوطنية في الوزارة والتوسع في استخدام تقنيات الري الحديثة في الزراعة ورفع كفاءة استخدام مياه الري من أجل ترشيد استهلاك المياه وتشجيع المزارعين على تطبيق طرق الري الحديثة كالري بالتنقيط، ودعمت هذا التوجه لتقليل الهدر بالمياه والمحافظة عليها، وتشجيع الزراعة في البيوت المحمية وحض المستثمرين على التوجه إلى هذا النوع من الاستثمار.

وحيث أن المملكة تتسم بقلة الأمطار وشدة تقلبها، فقد اهتمت وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة المياه والكهرباء في موضوع الاستفادة من مياه الأمطار واستغلالها الاستغلال الأمثل للزراعة وغيرها من الاستخدامات، من خلال إنشاء العديد من السدود، وكذلك إقامة مشاريع للاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في أنواع الزراعة الملائمة، وذلك في كافة مناطق المملكة كونها مصادر مياه متجددة وستؤدي إلى الحد من استنزاف المياه الجوفية والمحافظة عليها للاستخدامات الأخرى الأكثر أهمية. وكل هذه السياسات تعمل على رفع كفاءة استخدام المياه بالقطاع الزراعي وفي إطار التنمية الزراعية المستدامة.

● في أي وقت يتم منع صيد السمك الزبيدي، وكم هي الفترة التي يمنع الصيد بها؟

- لا توجد مصايد لأسماك الزبيدي في المملكة.

● إنشاء الجمعية السعودية للزراعة العضوية... كيف تقيمون هذه الفكرة؟

- إنشاء الجمعية السعودية للزراعة العضوية يأتي انسجاماً مع توجهات ولاة الأمر لإيجاد بدائل عديدة للمنتجات الزراعية ووضعها كخيار أمام المستهلك. ولتأصيل هذا التوجه جاءت فكرة إنشاء الجمعية وذلك لنشر مفهوم الزراعة العضوية، وتسعى الجمعية من أجل تحقيق رؤيتها وتطلعاتها للعمل على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة لتقديم غذاء صحي سليم ذي جودة عالية يتماشى مع زيادة الوعي لدى المستهلك في المملكة العربية السعودية.

وتهدف الجمعية إلى النهوض بمهنة الزراعة العضوية ومنتجاتها وكل ما من شأنه تطوير هذا النشاط.

وللجمعية استراتيجيات وخطط، ومنها زيادة وعي المزارع لتبني التحول إلى الزراعة العضوية وتوعيته حيال سوء استخدام المبيدات الكيميائية، ومخاطرها على البيئة، وتبني استخدام المبيدات المسموح بها في الزراعة العضوية، وكذلك توعية المجتمع والمزارعين **والمستهلكين بمخاطر المبيدات الكيميائية والتعاون الآمن مع المنتجات الزراعية، وتدريب عدد من المختصين في مجال أنظمة الزراعة العضوية والتفتيش على المزارع العضوية وفق المعايير والمواصفات المعتمدة، فضلا عن إقامة الندوات والمهرجانات المتعلقة بالإنتاج العضوي في مختلف مناطق المملكة.**

● من أجل ضمان الأمن الغذائي بالاستثمار الزراعي خارج المملكة... إلى أين وصل هذا الأمر؟

- لقد تبنت حكومة خادم الحرمين الشريفين عدداً من القرارات والإجراءات بهدف تنفيذ مبادرة خادم الحرمين الشريفين للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، وتمثلت في تشكيل فرق عمل لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتفعيل هذه المبادرة وتحقيقها على أرض الواقع، ومن ذلك دراسة وتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من السلع الغذائية الرئيسة للمملكة، وكذلك دراسة بناء وإدارة مخزون استراتيجي لهذه السلع، وكذلك إنشاء شركة زراعية قابضة لتطوير وتشغيل الاستثمار الزراعي والحيواني في الدول والتي يتم حالياً إعداد أنظمتها الإدارية والمالية وخطة عملها.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن القطاع الخاص قد تحرك هو الآخر في هذا الاتجاه سواء من قبل الشركات الزراعية المتخصصة أو اتجاه كثير من المستثمرين الأفراد إلى هذا النوع من الاستثمار.

ومن المأمول أن تسير هذه المبادرة قدماً بإذن الله تعالى، حيث أنها تمثل استراتيجية مستدامة بعيدة المدى، بالإضافة إلى تبني الحكومة لاتفاقية إطارية توقع مع الدول المضيفة لتشجيع الاستثمارات السعودية الزراعية وتحديد الدول المستهدفة بالاستثمار الزراعي السعودي الخارجي والتعرف على المزايا والضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر الزراعي السعودي في الدول المضيفة وحمايتها، فضلاً عن تبني الدولة لبعض الحوافز والتسهيلات المناسبة لقيام الاستثمارات الزراعية السعودية في الدول المستهدفة بالاستثمار الزراعي، مع إمكانية تنفيذ عقود شراء المحاصيل الزراعية لضمان وصولها للسوق المحلي.

وتجد المملكة الترحيب من الدول للاستثمار الزراعي على أراضيها وتقديم التسهيلات للمستثمرين والشركات الزراعية السعودية.

● كيف تتعامل وزارة الزراعة مع مشكلة ارتفاع أسعار الأغنام في المملكة أثناء موسم الحج؟

- وزارة الزراعة تدرك تغير كميات الطلب على الأغنام على مدار العام، وبالتالي تذبذب أسعارها المرتبطة بموسمية الطلب عليها، وخاصة في مواسم الحج والأعياد، وتعمل جاهدة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في إيجاد السبل التي تسهم في زيادة المعروض من الأغنام لكبح جماح ارتفاع الأسعار، وذلك من خلال تواجد أسواق عالمية عديدة لاستيراد الحيوانات.

ويسمح في الوقت الحاضر باستيراد الأغنام من السودان، الصومال، أرتيريا، جيبوتي، سورية، الأردن، استراليا، نيوزيلندا، الأورغواي، وبعض مناطق الأرجنتين، وبعض مناطق إيران، الصين (منغوليا الداخلية) وذلك حسب الأنظمة والشروط المحددة.

وتجدر الاشارة الى فتح أسواق جديدة لاستيراد الحيوانات الحية، وفقاً لشروط وضوابط محددة، خصوصا وأن الاستيراد يتوقف على دراسة الوضع الصحي البيطري للدول المصدرة، والذي تتم متابعته من خلال توصيات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية والمنظمات الدولية المختصة.

● كم تبلغ المساحة التي تزرعها المملكة من القمح، وهل هذه المساحات كافية للاستهلاك المحلي؟

- تقدر المساحة المزروعة بالقمح في المملكة بحوالي 196 ألف هكتار، وتنخفض تدريجياً في إطار المحافظة على الموارد المائية، ولهذا الغرض تقوم المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بتخفيض كمية استلام القمح من المزارعين بنسبة سنوية قدرها 12،5 في المئة على مدى ثماني سنوات، والتي بدأت في عام 1430-1431هجري، ويتم الاستيراد من الخارج لتغطية كافة احتياجات المملكة من القمح.

● كم تشكل نسبة الصادرات السعودية من المنتجات الزراعية في الاقتصادي القومي؟

- **تقدر قيمة الصادرات السعودية من المنتجات الزراعية بحوالي (9) مليارات ريال. وتشكل نسبة الصادرات السعودية الزراعية حوالي 20 في المئة من قيمة الناتج المحلي الزراعي في المملكة وحوالي 7،5 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية.**

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة الزراعية في المملكة لا تستهدف تشجيع وزيادة الصادرات الزراعية إلى الخارج، وإنما تستهدف تطوير هذا القطاع للقيام بدوره الاقتصادي والاجتماعي في إطار التنمية الشاملة، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

● ما أبرز المحاصيل الزراعية التي حققت نجاحات في المملكة؟

- **تعد الميزة النسبية في المملكة أحد العوامل المهمة المساعدة على نجاح وتميز منتجات زراعية دون أخرى إذا أحسن استغلالها. وبتوفيق من الله ثم دعم ولاة الأمر، تم تسخير الموارد المتاحة والاستفادة منها بما يتلاءم مع كل منطقة من مناطق المملكة، ونتج عن ذلك إنتاج محاصيل زراعية بأحدث الطرق التقنية المرشدة للمياه منها محاصيل رئيسة مثل التمور وإنتاج الخضراوات في البيوت المحمية، إضافة إلى ما تحقق من تطور في إنتاج بعض المحاصيل الأخرى، وعلى سبيل المثال لا الحصر، المانجو، الحمضيات، الزيتون، العنب.**

● ما أوجه الدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين تشجيعا لهم؟

- **تبنت المملكة العديد من سياسات الدعم المباشر أو غير المباشر، ومن أبرزها تقديم القروض والإعانات الزراعية، حيث بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة بدون فوائد حوالي (41) مليار ريال، وبالإضافة إلى ما تقدمه الدولة من قروض زراعية بدون فوائد فإنها تقدم أيضا إعانات مباشرة على مدخلات الإنتاج تشمل المضخات والآليات الزراعية والأعلاف المركزة ومعدات تربية الدواجن ومعدات إنتاج الألبان ونقل الأبقار، ودعم التمور وفسائل النخيل وبعض الحبوب والأسمدة الكيمائية، حيث بلغت هذه الإعانات حوالي17 مليار ريال، بالإضافة إلى شراء بعض المحاصيل المهمة بأسعار تشجيعية حيث يتم شراء القمح بسعر (1000) ريال للطن وشراء التمور وفقا لنوع الري المستخدم إذ يتم الشراء بسعر ثلاثة ريالات/ كلغ للتمور المروّية بطرق الري التقليدي وخمسة ريالات/ كلغ للتمور المروّية بطرق الري الحديثة.**

وفي ما يتعلق بالدعم غير المباشر فهو يتمثل في تقديم الدولة بقطاعاتها المختلفة بعض الخدمات المساندة، حيث تقدم خدمات إرشادية وبيطرية مجانية للمزارعين، كما تقدم التعليم الزراعي والدورات التدريبية المتخصصة المجانية في المجال الزراعي، إضافة إلى إنشاء البنية الأساسية من سدود وطرق زراعية لربط مناطق الإنتاج بمراكز التسوق.

● قامت الوزارة بالسماح لأصحاب المواشي من المواطنين الكويتيين بالرعي في الأراضي السعودية فهل سيتكرر الأمر مستقبلا؟

- **بناءً على موافقة ولاة الأمر، فقد أصدرت الوزارة تعميمها باستمرار السماح بدخول الرعاة والمواشي من دول المجلس إلى المملكة لغرض الرعي، على أن تقوم وزارة الداخلية باستكمال الإجراءات اللازمة لإقرار آلية دخول وخروج الرعاة والمواشي على مستوى المجلس، مع التأكد من أن تكون مصحوبة بشهادات صحية موثقة.**

وكما تعلمون فإن الرعي في المملكة في الوقت الراهن مشاع، وإن أصحاب المواشي في الدول المجاورة استفادوا ولا يزالون يستفيدون من مراعي المملكة، وهدفنا أن يدوم التعاون بين المملكة والكويت وكل الدول المجاورة في هذا المجال، كما هو الشأن في المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، غير أنه وكما لا يخفى على أحد فإن مراعي المملكة شهدت تدهوراً كبيراً بسبب الرعي الجائر وغيره من النشاطات البشرية الأخرى مثل الاحتطاب والنشاطات التعدينية ونقل الرمال... الخ. وسعياً من المملكة للحد من هذا التدهور فهي الآن بصدد إعداد استراتيجية وخطة عمل وطنية للمراعي يتم بموجبها تنظيم الرعي، وإعادة التوازن بين الإنتاج الرعوي، وأعداد الحيوانات وتحسين المواقع المتدهورة، وهذا كله سيتطلب جهوداً كبيرة، كما يتطلب التعاون بين كل الجهات المعنية الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والرعاة.

وبطبيعة الحال سوف توضع قواعد علمية للرعي في المملكة، ويطبق نظام المراعي والغابات ولائحته التنفيذية وإجراءات ضبط المخالفات بشكل جيد، حتى تتم إدارة المراعي بشكل علمي مستدام، وسيتم في نفس الإطار دراسة استفادة أصحاب المواشي من الكويت ومن الدول الأخرى المجاورة بما يعود بالنفع على كل الأطراف.

● كيف تستطيع دول الخليج أن تحقق الأمن الغذائي في المنطقة؟

- **تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي تأمين احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسة من المصادر الداخلية والخارجية من خلال تركيز كل دولة منها على إنتاج السلع الغذائية التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتسهيل التبادل التجاري في ما بينها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ضرورة إتاحة المجال للاستثمار الزراعي الخليجي في الخارج (من قبل القطاع الخاص) للعب دور فعّال في تعزيز الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، وتنسيق الجهود في هذا المجال لتجنب وجود علاقة تنافسية وتضارب في المصالح وضمان وجود علاقة تكاملية بين دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد مخزون استراتيجي آمن من السلع الغذائية الأساسية لتلبية احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي من تلك السلع وبما يحقق الأمن الغذائي لها.**

● ما المعوقات والعقبات التي تواجهكم لعدم تحقيق الأمن الغذائي؟

- **تمثل الموارد المائية في المملكة أحد أهم وأكبر التحديات، ليس للتنمية الزراعية فحسب بل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وذلك نظراً لمحدودية مصادرها المتجددة وزيادة الطلب عليها للأغراض المختلفة ومنها الأغراض الزراعية.**

وتعد ندرة مصادر المياه الطبيعية من أهم المعوقات والعقبات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة في المملكة العربية السعودية، حيث تصنف المملكة من الدول الشحيحة في الموارد المائية، كما أن ارتفاع تكلفة تحلية المياه المالحة، وتزايد الطلب على المياه للأغراض المختلفة، يجعل مشكلة المياه أكثر تعقيداً.

● ما سبب منع تصدير الأعلاف للخارج؟

- **يأتي هذا الإجراء امتداداً لتوجه وزارة الزراعة نحو ترشيد استهلاك الموارد المائية حيث عملت خلال السنوات الماضية على اتخاذ العديد من الإجراءات، ومنها منع تصدير الأعلاف بهدف تقليص المساحات المزروعة منها، كما عملت الوزارة في هذا الإطار على إعداد «الخطة الوطنية لتشجيع صناعة الأعلاف ودعم مدخلاتها» بهدف تحفيز وزيادة الاستثمار بهذه الصناعة بالاعتماد على مدخلات الأعلاف المستوردة المدعومة من قبل الدولة لتوفير الأعلاف المصنعة بأسعار مناسبة لأصحاب الماشية، الأمر الذي سيؤدي بإذن الله إلى تقليل زراعة الأعلاف وبالتالي تخفيض استهلاك المياه.**

● ما المخالفات التي تطبق على أصحاب اللنشات والقوارب غير الملتزمين بالقوانين؟

- **تعمل الوزارة وبالتعاون مع وزارة الداخلية (حرس الحدود) على متابعة الصيادين لالتزامهم بالأنظمة والتعليمات التي تعمل على التنمية المستدامة للبيئة البحرية، وبما لا يضر مصالح الصيادين، وتصدر الوزارة قرارات العقوبات بشكل مستمر على المخالفين، وتتراوح أغلب العقوبات مابين خمسة آلاف وعشرة آلاف ريال حسب نوع وحجم المخالفة ومدى تكرارها.**

ولقد لاحظت الوزارة عدم التزام بعض العمالة الوافدة بتلك الأنظمة مما أثر على سلامة البيئة البحرية، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام الوزارة بتغليظ العقوبات عن طريق سحب رخصة المخالف لمدة تبدأ من شهر إلى سحب الرخص نهائيا، والذي بدأ العمل في تطبيقه بتاريخ 1431/01/01هجري.

● كيف ستتم عملية الشراء الجماعي للأدوية والمبيدات لدول مجلس التعاون... وهل هذا الموضوع يصب في صالح دول مجلس التعاون؟

- **بالنسبة لعملية الشراء الجماعي للأدوية والمبيدات لدول مجلس التعاون فهو موضوع مازال تحت الدراسة والتقييم من قبل اللجنة الدائمة للثروة الحيوانية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.**

● كلمة أخيرة لوزير الزراعة السعودي الدكتور فهد بن عبدالرحمن بالغنيم؟

- **في الختام أشكر صحيفة «الراي» على هذا اللقاء، والذي أتمنى أن يفتح نافذة تواصل مع قراء هذه الصحيفة في الكويت، وأدرك شخصياً أن التقدم في أحد البلدين في المجالات التنموية الذي يتحقق بتوفيق من الله ثم دعم ولاة الأمر، ينعكس بشكل إيجابي على شعبي المملكة العربية السعودية والكويت، ونتمنى للجميع التوفيق والسداد.**

○ نعمل على زيادة المعروض من الاغنام في المواسم لكبح جماح ارتفاع الأسعار

○ القطاع الزراعي في المملكة حظي باهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين والدعم والرعاية لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي الوطني

○ الناتج المحلي الزراعي تجاوز 41 مليار ريال والصادرات 9 مليارات تشكل 7.5 في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية

○ نتبنى سياسات وخططا تنموية تؤدي إلى ترشيد استهلاك المياه في القطاع الزراعي

○ لا توجد مصايد لأسماك الزبيدي في المملكة

○ إنشاء الجمعية السعودية للزراعة العضوية لإيجاد بدائل عديدة ووضعها كخيار أمام المستهلك

○ الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج استراتيجية مستدامة بعيدة المدى

○ المساحة المزروعة بالقمح 196 ألف هكتار وتنخفض تدريجياً للمحافظة على الموارد المائية

○ الشراء الجماعي للأدوية والمبيدات لدول مجلس التعاون مازال تحت الدراسة والتقييم

○ التمور والخضراوات والمانجو والحمضيات والزيتون والعنب من أبرز المحاصيل التي حققت نجاحات في المملكة

○ القروض المقدمة بدون فوائد حوالي (41) مليار ريال والإعانات المباشرة 17 مليارا

وزير الزراعة السعودي متحدثا إلى الزميل فهد المياح

○ إنتاج السلع الغذائية التي تتمتع بميزة نسبية والاستثمار في الخارج يسهمان في تحقق الأمن الغذائي لدول المنطقة

○ بعض العمالة الوافدة لاتلتزم أنظمة سلامة البيئة البحرية...الوزارة قامت بتغليظ العقوبات